**بنيوية الممارسات والسلوكيات الإجتماعية في مجتمعات "النقل" و"العقل"  
The Morphology of Social Practices in Democratic Societies versus Dictatorships**

د. وليد أحمد السيد

الوطن العمانية, الأحد 12 مايو 2013

<http://www.alwatan.com/dailyhtml/ashreea.html#14>

من المعلوم أنك إن دخلت مكانا ما لأول مرة فإنك, ستتشممّ, وتتنسم, إن لم تكن مصابا بالزكام, وتميز على الفور, رائحة المكان, خفيفة هي أم قوية, زكية كانت أم عفنة. لكن الثابت علميا أنك بعد ثلاث دقائق فأكثر ستألف الرائحة وستعتاد عليها, ولن تميزها بالقدر الذي أمكنك تمييزها أول مرة. وبنفس القياس, فالثقافة, والعادات, والممارسات والسلوكيات الإجتماعية, تسري وتنتشر في ثنايا المجتمع, تتأصل فيه مع الزمن وتغدو أمرا "مألوفا",يستمرؤه, ويستسيغه, ويعتاد عليه المجتمع, أفرادا, وجماعات – وهذه الممارسات الروتينية تدخل في إطار فلسفي عرف ب "حدس الإتصال", ومفاده أن تكرار ظاهرة ما لفترة من الوقت يعني ("خطأ" وبالضرورة) دوام تكرارها بدلالة الزمن إلى ما لانهاية. وهي فكرة نقضها على أية حال الفيلسوف "كارل بوبر". في مقابل ذلك, تصبح الأشياء, والأفعال, والحوادث, "غير المألوفة", أمورا مستهجنة, مثيرة للإستغراب, والإنتقاد, والرفض, يحيلها المجتمع بأعرافه وقوانينه إلى أمور, عجيبة, أو غريبة, أو "خارقة للعادة". وبتحول الممارسات والسلوكيات إلى مرحلة الثبوت القطعي في المجتمع ترتقي تلقائيا لمستوى "روتين" يضرب أوتاده في جذور المجتمع, ليصبح صنما "متكلسا" تدور حوله الأجيال. ثم لا يلبث أن يتعقد المشهد حين يدخل هذا "الروتين المتكلس" دائرة الوعي الجمعي ليصبح عادات, واعتقادات راسخة, وتقاليد وممارسات سلوكية تلقائية تدخل مرحلة "الحركة اللاشعورية وغير الواعية" - والأخطر حينما تصبح "مسلمات" بدهية غير قابلة للنقض أو الرفض. وهذا المشهد المتحجر, بتعقيداته وإرهاصاته, كان مسرح عمل الرسل والأنبياء, والمصلحين الإجتماعيين, والدعاة إلى التغيير الإجتماعي, الذين وقفوا بمعاولهم لهدم "التكلس الإجتماعي", و"صدأ الثقافة" و "ترهل السلوكيات" و "صنمية الروتين" - كآفات "تاريخية" جرت, وما زالت, على المجتمعات البشرية.

ولمجموعة المعتقدات والسلوكيات المجتمعية والممارسات والتقاليد الإجتماعية التي تستحكم في مجتمع ما, بنيوية هيكلية, تأخذ صفة "القطعية", تتغول على "المعقول مقابل اللامعقول" في المجتمع, بحيث أنها, وعلى فترات زمنية طويلة, تؤدي بالمجتمع إلى "الإغلاق", والإنغلاق عليها. وبمرور الزمن, وحتى مع حدوث طفرات "تطورية", إشتقاقية أو انسلاخية", لهذه السلوكيات والممارسات الإجتماعية والعادات والمعتقدات والتقاليد, فإنها تغدو محكمة الإغلاق داخل المجتمعات, تماما كالدائرة الكهربائية المحكمة, التي يصعب كسرها والدخول عليها وتعديل مجراها – دون المساس ببنيتها الداخلية وإحداث "صعقة" ثورية أو جذرية. إذ تصبح عالما محكما قائما بذاته, منعزلا عما حوله, يرى ما بداخله "شرعا مشرّعا", ويعتبر ما عدا ذلك خارج تلك الدائرة المحكمة خارجا عن قوانينه وأطره ومحدداته وإحداثياته المرجعية.

وأيا كانت مكونات هذه الدائرة المحكمة الأيديولوجية أو الفكرية أو الثقافية, من عادات وسلوكيات مجتمعية, فإن لها قوانينها الخاصة, وبنيتها الأساسية التي شكلت معالمها وأطرها, والتي تقبلها المجتمع, شرعا أم باطلا, زورا وبهتانا أم حقا وخيرا. وكما أن تركيب الضدين قائم في البنيوية الفيزيائية للأشياء, كالسالب والموجب في الدائرة الكهربائية, فبالمثل لا يخلو تركيب "القيم والسلوكيات والتقاليد والعادات المجتمعية" من تركيب "ثنائيتي" الخير والشر, الصواب والخطأ, والمقبول وغير المقبول, الشاذ والسليم, الصحيح والعليل. بيد أن كل زوج من هذه الثنائيات داخل كل "مجتمع منغلق" لا بد له أولا من نقطة إسناد مرجعية لتعريفه, كما أنه ثانيا, قد يتحور, أو يحوّر قسرا, وبدلالة الزمن, نتيجة اعتياد المجتمع ذاته على تطبيق مجموعة من الممارسات والسلوكيات المجتمعية, بحيث قد تنعكس اتجاهات البوصلة لمجتمع ما, قياسا لإحداثيات مجتمع آخر, حيث يصبح "الأسود" لمجتمع ما "أبيضا" لمجتمع آخر. وإن كان ذلك كذلك, فهذا ليس تبريرا لأسود على أبيض أو العكس, لكن فيه دلالة على أن "البوصلة" الإنسانية قد تسبح في فضاء الثقافات أحيانا دون نقاط إسناد مرجعية تحدد بموجبها إحداثيات الإتجاهات. واللافت أن جميع المخلوقات, كالقطط والطيور والزواحف والثدييات, باستثناء البشر, خلقت وفي بنيتها الجينية الفطرية قدرة على تحديد الإتجاهات بدقة مذهلة, بحيث تستطيع ارتياد المكان "ببوصلة مدهشة", في الوقت الذي يحتاج فيه الإنسان لوقت ومساعدة, خارجية, آلية, لتحديد اتجاهاته والتعرف على خطوط سيره ضمن المكان. ألا تهاجر الطيور مئات الآلاف من الأميال, في رحلات موسمية مدهشة ودقيقة, في ظروف جوية متغيرة, دون بوصلة أو ربان. ولكن وعلى الرغم من أن الإنسان لم تخلق بداخله "بوصلة" لتحديد مرجعية المكان, إلا أن بوصلة من نوع آخر قد تشكلت في بنيويته الأخلاقية, تسمى بوصلة "الضمير", وهو الوازع الخفي ذو الصوت الناعم الذي يضبط سلوك النفس وممارساتها وعاداتها, يوبخ صاحبه ويؤنبه, يقرعه ويزجره, يعنفه أو يثني عليه, يحرك نفسه لتزهو بأفعالها الخيّرة, أو تنتشي بحسنة أدتها, أو خير سعت به. لكن هذه البوصلة "المعنوية", شأنها شأن البوصلة الحسية, قد تعطب, أو تتلف, بسوء الإستعمال, أو الإهمال!

والإشكالية الفكرية التي قد تنشأ, لدى بعض المفكرين والفلاسفة, بعد هذه المقدمة العامة, وبخاصة حين ننظر للثقافات البشرية المتعددة, والمجتمعات التي تصبح "دوائر سلوكية واعتقادية مغلقة تماما", هي في تحديد نقاط الإسناد المرجعية واتجاه البوصلة أو السهم "الفكري والأخلاقي". فما يراه مجتمع ما منطقا, يراه الآخر "لامنطقا", وسلوكا مريبا, غريبا, لتجد في المقابل أن مجتمعا آخر قد طوّر منطقا مضادا يناسبه, يتنافى مع نظيره الأول. ألم تطور مجتمعات حرية للأفراد وصل سقفها السماء, بينما ترى مجتمعات أخرى أن حرية الفرد مرهونة باعتقادات الجماعة وما يدور في فلكها؟ ألا ترى بعض المجتمعات أن البيئة هي غاية بينما ما تزال مجتمعات أخرى ترى في البيئات جميعها, بما فيها البيئة الحسية والإجتماعية وسواها, مجرد وسيلة لهدف غير منظور, مؤجل غير عاجل, وبناء عليها ترهلت بيئاتها جميعها, إذ سوّفت تلك المجتمعات حياتها وتوقفت عجلة تطورها, انتظارا, ونكوصها عن التطور والتقدم؟ وكلّ ميسر لما اعتقده أو فهمه وأدركه. وإذا لم تدخل معادلة الأيديولجيا, وقوى الميتافيزيقيا (التي لا تشترك المجتمعات الإنسانية في الإعتقاد بها), ولا تشكل أرضية مشتركة بين المجتمعات التي تعتمد العقل وتلك التي تؤمن بالنقل, تظل أرضية الخلاف والإختلاف قائمة, وتظل المفاضلة قائمة على العقل, وأي عقل؟ العقل الجمعي (المهمل!) لمجتمعات النقل, مقابل العقل الفردي الإستنباطي لمجتمعات "المقاربة" والإستنتاج. وهنا تكمن الإشكالية, وهي ليست موضوعنا هنا بأية حال.

موضوعنا هنا, هو أن الإشكالية تتعاظم, حين ينتقل جزيئ, أو فوتون ضوء, من دائرة كهربائية محكمة لأخرى, وهي الإشكالية التي باتت تواجه الفرد المتجول بين الثقافات المتعددة اليوم, وتتعاظم وترفع للأس العاشر حيث يكون الفرد مفكرا ولبيبا. والإشكالية هي كالتالي لو نظرنا لها من زاويتين متقابلتين أو مجتمعين منغلقين بدوائر "محكمة": من وجهة نظر "مجتمع النقل الجمعي", فالبوصلة واضحة, وهي مضبوطة بضوابط ونزعات ثيولوجية دينية, تحكم أطرها النظرية ولكن الممارسات العملية نسبية وقد تتناقض نتائجها مع الأسس النظرية التي قامت عليها من حيث مجاميع سلوكيات أفرادها (وليس بإطارها النظري). في المقابل فمجتمعات "العقل والفردية" قامت على تعزيز حرية سلوكيات الفرد, وهو إطار عقلي استنتاجي نظري يبدو سليما, لكن نتائجه تظهر "اضطرابات" متكررة وخللا في النظام, يعتني به ويعمل على تقويم اضطراباته "نظام مصاحب" تشريعي ديمقراطي مرن زمنيا ومكانيا. والبون بين النظامين شاسع, والخصام بين المجتمعين بيّن جليّ, ولا وسيلة للتقارب والتصالح بينهما. الإشكالية من وجهة نظر, غالب الأفراد الذين يراوحون بين النظامين, هي إشكالية فكرية, مدنية, حضارية, ثقافية, قبل أن تكون دينية (وغالبا ما تتضاءل الأيديولجيا, لحظيا وربما بشكل دائم, أمام قوة الحضارة والثقافة). ولذلك تتناسب قوة تأثير الحضارة والثقافة على الفرد طرديا مع قدراته العقلية, ومع مربع المسافة بينه وبين الأيديولوجيا. ولهذا فكثير من المفكرين المخضرمين بين ثقافتين, عاشوا رحلات بحث طويلة, ومروا في "تيه" أربعيني تنقلوا أثناءها من الشك إلى اليقين, وعاشوا خطرات الفكرة وإعمال العقل في ثنايا الفلسفة المجتمعية, وكان أساس إشكالياتهم أصلا تناقضات المجتمعات التي أحكمت دوائر الثقافة فيها -  ثقافة المهجر مقابل ثقافة الأرض الأم. وكان أصل إشكاليتهم التفكير مليا في تناقضات السلوكيات المجتمعية مع أسس الأفكار التي قامت عليها المجتمعات أصلا. ألم يقطع مفكرون أمثال مصطفى محمود ورجاء جارودي وكثير غيرهم هذه الرحلات الطويلة, وتاهوا في دروب وقفار هذه الإشكاليات الفكرية التي تقدمها تناقضات المجتمع\وسلوكياته, مقابل الأصل النظري\الأيديولوجي الذي يحركه ويبث في نبضه الحياة. وقد يتساءل قارئ لم يعاين هذه النقلات الثقافية والحضارية بين "مجتمعين منغلقين كل على دائرته المحكمة": وما لهم ولهذا العناء, ألم يكن الأجدى لهم أن يبقوا في إطار ثقافتهم وكفى"! وربما يكون في ضرورات وحتميات التنقل مندوحة عن هذه التساؤلات الإبتدائية في هذا العالم الصغير اليوم, فضلا عن أن هذه التساؤلات تغفل حقيقة تاريخية مهمة كرسها التجار في نقل الحضارة وتلاقحاتها بين الشعوب, كالنحل بين الأزهار, برغم التباينات الفكرية والثقافية الأزلية الأبدية.

لقراءة مجتمع ما في هذا العالم اليوم, أقول دوما أنك ينبغي أن تلتفت لظاهرة مهمة في علاقة الفرد بالبيئة والمجتمع, وتحديدا أن تتأمل "كيف يقود الأفراد سياراتهم". وقد تبدو هذه الملاحظة غريبة بعض الشيء, لكن قيادة السيارة تعكس الكثير, وبها معاني ودلالات عميقة ومباشرة عن نظرة الفرد لنفسه ولغيره في نفس الوقت, وتعكس سلوكيات وعادات وقيم مجتمعية كثيرة. فثمة فروقات كبيرة بين مجتمع يتمترس فيه الفرد خلف "هِبات" ومكارم النظام الإجتماعي, ليمارس "هرطقات" فردية باسم المجموع, وبين نظام "ديمقراطي جمعي", يمنح أفراده حقوقا بالتساوي, كما يجلبهم أمام طائلة القانون بالتساوي أيضا. شتان بين مجتمع يقود فيه الفرد سيارته متعاليا "بحسبه" أو "نسبه" على عموم المجتمع, ويتيح لنفسه أن يسحب مسدسه ويطلق النار على آخر لمجرد أنه تلكأ في قيادة سيارته على إشارة ضوئية (حادثة حقيقية في إحدى الدول العربية التي تعتمد العشائرية كنظام اجتماعي), وبين دول يحترم فيه الفرد ذاته وأقرانه في المجتمع (سويسرا مثالا, حيث عاينت حادث سير بسيط بين سيارة وحافلة ركاب, فتبادل سائق السيارة وسائقة الباص تفاصيل التأمين بصمت وأدب جمّ ودون أدنى كلمة, وعاد كل منهما لشأنه).

من المفارقات الصارخة التي يبثها المجتمعان المتغايران, مفارقات "أخلاقية" لا مجال لحصرها ضمن الخروج عن أخلاقيات السلوكيات المجتمعية التي يفترض أن تنضوي ضمن إطار القواعد النظرية الناظمة لها – وهذا يتجلى بوضوح في مجتمعات "النقل والأيديولوجيا" لا لسبب واضح. ولشدة ما تظهر هذه السلوكيات السلبية المجتمعية, قد ينطبق على هذه المجتمعات تعريف "مجتمع النميمة". والمفارقة أن القواعد الأخلاقية الأيديولوجية لهذه المجتمعات تحضها على "ترك القيل والقال", وأن يمارس الفرد فيها "إمساك الفضل من القول", وأن "من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه", وحزمة كبيرة من القواعد الناظمة لسلوكيات الفرد والمجتمع. وبدلا من ذلك, تسود فيها الغيبة والنميمة بدرجة مذهلة. ومن القواعد البدهية الأخلاقية, أن المعلومة ملك لصاحبها, لا حق في التساؤل عنها ما لم يفصح صاحبها, ولا شأن للغير بها. هذا ما يعيه مجتمع "العقل" ويمارسه. لكن مجتمع النقل المتناقض مع قواعده الناظمة الفكرية والثيولوجية, يمارس الإعتداء على الخصوصية بشتى المستويات. في زيارة حديثة لإحدى هذه المجتمعات, وقد عشت بمنأى عن هذه الممارسات البغيضة لما يقارب العقدين من الزمن, راعني مستوى "النميمة" الشائع في المجتمع, بين العامة والخاصة, النخبة والدهماء, بين المتدين قبل غيره. وفي لقاءات متقطعة لم تزد بمجموعها عن ساعتين أو ثلاث, تراكمت لدي معلومات "نميمة" و "غيبة" تنوء بحملها الصحف. علمت, بدون سابق إنذار أو سؤال, أن فلانا سيطلق زوجته, وأن فلانا تزوج فلانة والتي كانت خطيبة أخيه, وأن زيدا يفعل كذا, وأن عمرا "فعل" كذا قبل عقدين من الزمن, فضلا عن أسئلة "متطفلة" عن حياتك الخاصة ولماذا لا تنجب أولادا أكثر, او تتوقف عن الحياة في الغربة و"ضرورة" العودة, وأعرف أفرادا توقفوا عن الإختلاط المجتمع لملاحقتهم بمثل هذه التساؤلات بخصوص الأطفال والإنجاب وقد ابتلاهم الله بعدم الإنجاب, بحيث شكلت مثل هذه التساؤلات حرجا كبيرا وبخاصة للفتيات (بما يجعل المرء يتساءل: هل توقف الزمن فعلا عند لحظات معينة "خالدة" يأبى بعض أفراد المجتمع تجاوزها, بل الوقوف عندها مرات ومرات؟). ما يثير العجب والحيرة, أن من مارس هذه السلوكيات المجتمعية, في ظاهرهم أناس صالحون, حلقوا رؤوسهم في عمرات "طازجة", بما يثير العجب فعلا. ألم يقر النظام الأيديولوجي الذي يحكم مجتمعهم بأن مثل هؤلاء يقدمون يوم القيامة وقد "أفلسوا" من حسناتهم. وإذ يتأمل المرء مثل هذه المشاهد, وما يبعث في النفس الألم, وقد يجرح الذات أحيانا, تحضر فكرة طريفة تبعث على الإبتسام: وهي أن الكثير من الأفراد في مجتمعات "النميمة" يحرثون الأرض ليل نهار سعيا وراء "حسنات صعبة", ثم يقدمونها جاهزة للغير "وبسهولة منقطعة النظير". أو كما عبّر ببلاغة أحد الصالحين الذين شتمه أحدهم فقال:"هي صحيفتك فاملأها بما شئت"! وهي جملة تهكمية كبيرة تطالع مجتمعات "النميمة" التي سترديها حصائد "ألسنتها".

ما يثير العجب فعلا أن النقيض في مجتمعات "العقل" تأنف مثل هذه الممارسات, على الأقل في الدوائر الفكرية النخبوية التي يقترب منها أو يبتعد عنها المرء. والمفارقة أن كلا المجتمعين ينظر للآخر نظرة ازدراء, الأول يرى الثاني أنه مجتمع "كافر", والثاني يبادل الأول نظرة ازدراء على أنه "متخلف". وفي خضم تبادل الإتهامات هذه, يقف المثقف الذي يعايش المجتمعين على "الأعراف": من جهة يبهره نور المدنية والحضارة التي وصل لها المجتمع الثاني, وفي ذات الوقت يرى نظاما "نظريا" لا وجود له على أرض الواقع في المجتمع الأول. والتساؤل البدهي: ألا يمكن تحقيق مجتمع "فاضل" من مزيج من الإثنين؟ أم أن كل نظام يفرز وبالضرورة مجتمعا كمثل المجتمعين "ينغلق" كل منهما على معطياته ولا يمكن تحقيق التزاوج المطلوب؟ وهل من الممكن أن يتحقق مثل هذا المجتمع "المزيج" في أرض المهجر بتبني قيم المدنية والحضارة من جهة مع استلهام وتطبيق القيم النظرية (الغائبة) في مجتمعات النقل؟ سؤال برسم الإجابة وفتح الباب أمام مزيد من التأمل والبحث.

وليد أحمد السيد  
لندن في 22 إبريل 2013